



محضر الاجتماع الثاني

لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية

(الرابوساي)

المنعقد بالمملكة المغربية

خلال الفترة 20-22 يونيو 2023

محضر الاجتماع الثاني لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات

للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابية المالية والمحاسبية

(الارابوساي) 22 يونيو 2023

عقدت لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة اجتماعها الثاني بالمملكة المغربية خلال الفترة 20 إلى 22 يونيو 2023. وقد شارك في هذا الاجتماع حضوريا السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الصفة	أسماء المشاركين	الأجهزة
رئيس اللجنة	السيد/ فهد محمد المنصوري	ديوان المحاسبة بدولة قطر
عضو	السيدة / أصيل الشوابكة	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
عضو	السيد/ محمد بن عبد الحميد بن سليمان الزدجالي	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة سلطنة عمان
عضو	السيد/ خالد بن ناصر بن عمان سيف الزهيبي	
عضو	السيد/ رياض سليم الغنيمي	ديوان المحاسبة الليبي
عضو	السيد/ عماد عصام ريان	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
عضو	السيد/ خالد عبد القادر العماري	ديوان المحاسبة بدولة قطر
عضو	السيد/ عبد الرحيم السلموني	المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
عضو	السيد/ يونس راشدي	
عضو	السيدة/ أمال الفيلالي	
مقرر اللجنة	السيد/ عمر موسى	الأمانة العامة

وقد شارك عن بعد باستعمال تقنية الفيديو "زوم" (ZOOM) السيدات والسادة الآتي ذكرهم:

الصفة	أسماء المشاركين	الاجهزة
عضو	السيدة/ توجان محمد	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
عضو	الأنسة/ نفيسة محمد غبر	
عضو	السيد/ منال السر	ديوان المراجعة القومى بجمهورية السودان
عضو	السيد/ حسن عبد الله فارس	الجهاز المركزي للرقابة المالية
عضو	السيدة/ هنادي نموره	بالمملئورية العربية السورية
السيد/ محمد ناعسة		
عضو	السيد/ ياسر جبار شهيد	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
عضو	السيد/ مهند الطويل	ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين

وتعذر مشاركة مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

في بداية الجلسة القى الاستاذ عبد العزيز كلوح كاتب عام المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية كلمة رحب فيها بالوفود المشاركة في الاجتماع متمنيا أن تكلل جهود الجميع بالتوفيق والنجاح وتعزيز مسيرة منظمتنا العربية وتحقيق أهدافها في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتمنى في خاتمة كلمته للوفود المشاركة إقامة طيبة بالمملكة المغربية.

ثم أحيلت الكلمة إلى الأستاذ عمر موسى ممثل الأمانة العامة للمنظمة العربية. الذي تقدم باسم الأمانة العامة بجزيل الشكر والامتنان إلى المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على استضافتهم لاجتماع اللجنة بالمملكة المغربية وعلى ما أحاطوا به الوفود المشاركة من رعايةأخوية وحسن استقبال وكرم الضيافة. وتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة على ما يبذلونه من مجهودات لدعم أنشطة منظمتنا العربية وحرصهم على تطوير الخبرات وتقاسم المعرفة، وتمنى أن تكلل أعمال هذا الاجتماع بالنجاح والتوفيق وأن يحقق أهدافنا النبيلة لما فيه خير منظمتنا وأجهزتنا العربية،

ثم أحيلت الكلمة إلى الأستاذ فهد المنصوري رئيس لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات الذي رحب بالوفود المشاركة وأشار بأهمية دور اللجنة في مواكبة اجهزتنا العربية أحدث المستجدات في مجال التكنولوجيا والتطورات في العمل الرقابي وبما يدعم دورها في ان تستمر في تقديم القيمة المضافة المرجوة

من خلال اعمالها. مبينا أن زيادة عدد طلبات الانضمام لعضوية اللجنة يؤكد الاهتمام الكبير الذي يحظى به مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات لدى الأجهزة العليا للرقابة العربية. وهذا في حد ذاته يعد حافزاً لتكون اللجنة في مستوى التطلعات والعمل بجد من أجل تلبية الاحتياجات على هذا الصعيد.

واكد على أهمية هذا الاجتماع حيث سيتم من خلاله رفع التوصيات المناسبة للمجلس التنفيذي بشأن مختلف البنود المدرجة على جدول الاعمال.

واختتم كلمته بتوجيه الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة للمنظمة وأثنى على الجهود الكبيرة المبذولة في سبيل انجاح هذا الاجتماع وتوجه بالشكر الى المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية على حسن الضيافة.

وبعد ذلك، شرعت اللجنة في دراسة البنود المدرجة على جدول أعمالها حيث استعرض رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الأعمال ليتم اقراره وفق التالي:

البند الأول: إقرار مشروع جدول الأعمال

استعرض الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة البنود التي تضمنها مشروع جدول الاعمال وتمت المصادقة عليه وفقاً لما يلي:

البند الأول: المصادقة على مشروع جدول الأعمال.

البند الثاني: اللقاء السنوي:

- مناقشة مذكرة المفاهيم.

- ترشيح فريق الإعداد للقاء السنوي.

البند الثالث: التعاون مع الأوروبي:

- أوجه التعاون مع فريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات للأوروبي.

- استعراض تقرير المشاركة في اللقاء العلمي مع الأوروبي (تحديات الهوية الرقمية).

البند الرابع: استعراض اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتصويت لإقرارها.

البند الخامس: متابعة انجاز مشاريع اللجنة:

- مشروع إعداد دليل إرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

- مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية.

- مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية.
 - مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء: استعراض تجارب الأجهزة المشاركة وخلاصة التجارب المقدمة.
- البند السادس: استعراض خطة فريق الإعداد للقاء السنوي.
- البند السابع: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم.
- البند الثامن: ما يستجد من أعمال.

البند الثاني: اللقاء السنوي

✓ مناقشة مذكرة المفاهيم

تنفيذًا لتوصية اللجنة ضمن محضر اجتماعها الأول عن بعد المؤرخ في 06 ديسمبر 2022 تولى الأستاذ خالد العماري، عضو اللجنة ممثل ديوان المحاسبة بدولة قطر استعراض مقترن مذكرة مفاهيم حول اللقاء السنوي للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات. وبين أن الهدف من الاجتماع السنوي يكون بالأساس متابعة مشاريع اللجنة ومشاركة المعارف ونشر التجارب. واقتراح أن يتم بصفة مصاحبة لهذا الاجتماع، وتنفيذًا لقرار المجلس التنفيذي رقم 358/2022 (م.ت 64) تنظيم ندوة علمية حول موضوع معين يتم اختياره وذلك لنشر الخبرات وتقاسم المعرفة وستكون هذه الندوة مفتوحة إلى الأجهزة الأعضاء بالمنظمة ويمكن في إطار انفتاح المنظمة وتدعم علاقات التعاون توجيه الدعوة إلى فريق العمل النظير بمنظمة الأوروبي.

واقتراح أن تكون المدة الزمنية للاجتماع والندوة العلمية يومين أو ثلاثة أيام على أقل تقدير. ويكون مكان انعقاد الاجتماع في أحد الدول الأعضاء باللجنة أو بمقر الأمانة العامة عند الاقتضاء.

واستفسر الأستاذ حسن عبد الله فارس ممثل الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية حول كيفية اختيار موضوع الندوة العلمية المصاحبة للجتماع (هل سيتم توجيهه استبيان للأجهزة الأعضاء بالمنظمة حول موضوع الندوة أم أن اللجنة ستتولى تحديد الموضوع من تلقاء نفسها).

واستفسر كذلك حول مسألة تحمل تكاليف المشاركة بالنسبة إلى الأجهزة الأعضاء باللجنة مشيرا إلى أن المعوقات المالية قد تحول في بعض الأحيان دون إمكانية المشاركة الحضورية في لقاءات اللجنة والدورات المقترحة.

وتساءل الأستاذ يونس راشدي عضو اللجنة العليا للمجلس الممثل للحسابات بالمملكة المغربية عن مدى إمكانية توفير ترجمة في حالة الاتفاق على المشاركة الأجنبية ضمن أعمال الندوة المصاحبة للاجتماع السنوي للجنة وذلك لضمان الاستفادة بأكبر حد ممكن من التجارب المقارنة.

واستفسر الأستاذ عبد الرحيم السلموني من المجلس العليا للحسابات بالمملكة المغربية عن الفترة الزمنية المقترحة لعقد هذا الاجتماع والندوة العلمية المصاحبة له.

ثم جرت مناقشات بين أعضاء اللجنة خلصت بالموافقة مبدئياً على المدة الزمنية المقترحة لقاء السنوي على أن يتم ضبطها لاحقاً بصفة دقيقة من قبل فريق الإعداد لقاء السنوي بالتنسيق مع الأمانة العامة.

ورحبت اللجنة بمقترح توجيه الدعوة إلى فريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بمنظمة الأوروسيي وأوصت بتكليف فريق الإعداد لقاء السنوي بتوجيه الدعوة إلى فريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بمنظمة الأوروسيي وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة عن طريق رئيس اللجنة.

وخلصت بشأن توفير الترجمة للندوة العلمية المصاحبة للاجتماع السنوي إلى تكليف فريق الإعداد لقاء السنوي للنظر في المقترن والأخذ به إن أمكن ذلك.

وفي شأن المساعدة على تحمل تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة في الاجتماعات، وضح الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة، أنه حالياً لا توجد وفقاً للنظام الأساسي للمنظمة آلية للمساعدة على تحمل هذه التكاليف التي تظل على عاتق الأجهزة الأعضاء في اللجان وباعتبار الصعوبات التي أشار إليها الأستاذ حسن عبد الله فارس التي تحول دون إمكانية الحضور المباشر، فإنه يمكن المشاركة خلال هذه المرحلة باعتماد تقنيات الحضور عن بعد.

وبشأن كيفية تحديد موضوع الندوة العلمية المصاحبة للاجتماع السنوي وإثر النقاش خلصت اللجنة إلى أن يكون اختيار الموضوع بتفويض فريق الإعداد لقاء السنوي لاقتراح موضوع اللقاء العلمي على أعضاء اللجنة بالاستئناس بالاستبيان الذي تم إنجازه سابقاً بشأن الاحتياجات التدريبية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

وفيما يتعلق بتحديد الفترة الزمنية لعقد هذا الاجتماع والندوة العلمية المصاحبة له، أفاد الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة أن عقد الاجتماع السنوي يجب أن يسبق موعد المجلس التنفيذي واقتراح أن يكون ذلك خلال شهر أكتوبر 2023.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر أوصت اللجنة بإنجاز الاجتماع السنوي والندوة العلمية المصاحبة له خلال شهر أكتوبر 2023 وتفويض فريق العمل لتحديد موعد الاجتماع بصفة دقيقة وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة عن طريق رئيس اللجنة.

كما أوصت اللجنة باستكمال اعداد مذكرة المفاهيم المعروضة على أعضائها من خلال ما سنتهي اليه أعمال فريق الاعداد للقاء السنوي وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة عن طريق رئيس اللجنة.

✓ ترشيح فريق الإعداد للقاء السنوي

لغاية احكام تنظيم اللقاء السنوي للجنة والندوة العلمية المصاحبة له، اقترح الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة على الأعضاء تشكيل فريق الإعداد للقاء السنوي، موضحاً أن هذا الفريق لا ينضوي تحت مفهوم فرق ومجموعات العمل على معنى النظام الأساسي للمنظمة وانما فريق مكلف من قبل اللجنة بتسيير أعمالها وتقديم مقترنات لها بشأن تنظيم هذا اللقاء وتيسير أعمالها في هذا الخصوص.

وإثر النقاش وتبادل وجهات النظر تمت الموافقة على هذا المقترن. ودعا رئيس اللجنة الأعضاء إلى الانضمام إلى فريق الاعداد للقاء السنوي. فأعرب أعضاء اللجنة الممثلين لكل من الجهاز القطري والجهاز الأردني والجهاز المغربي عن رغبتهم في المشاركة ضمن هذا الفريق.

فيما طلب بقية الأعضاء تمكينهم من مراجعة الأجهزة المنتسبين إليها وإعلام رئيس اللجنة لاحقاً بمدى الرغبة في الانضمام إلى فريق الاعداد للقاء السنوي.

البند الثالث: التعاون مع الأوروبي

ذكر الأستاذ خالد العماري إطار التعاون بين الارابوساي والأوروبي واستعرض مجالات اهتمام فريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات للأوروبي واهم أنشطته وذلك لاستكشاف مجالات التعاون معهم وذكر وجود عدة مجموعات فرعية لمتابعة وإنجاز بعض المبادرات، أهمها:

- The Cube
- أدوات التقييم الذاتي

- منصة الأبحاث والتدريب
- المهام الرقابية المشتركة
- الدليل النشط للرقابة على تكنولوجيا المعلومات
- ورش العمل واللقاءات

وانصب الاهتمام في هذا الإطار على موضوع تقييم مستوى نضوج تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة العليا للرقابة الأوروبية والذي يشرف على تنفيذه الجهاز السويسري. وخلص النقاش إلى إمكانية اعتبار هذا المجال إحدى المشاريع التي يمكن إنجازها بالتعاون مع الأوروبي وي هو ما من شأنه أن يساعد على وضع خارطة طريق بالنسبة للأجهزة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

كما اتجه الاهتمام إلى المنصة الالكترونية للتدريب في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات لغير المختصين والتي يشرف عليها الجهاز الاستوني. والتي قد أن توفر دورات تدريبية عن بعد يمكن الاستفادة منها لتكوين منتسبي الأجهزة العربية. فضلا عن إمكانية التعاون من خلال إنجاز مهام رقابية مشتركة او مهام رقابية تعاونية.

وفي هذا الإطار أفاد الأستاذ محمد الزدجالي ممثل جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان عن وجود اختلافات في مستويات فرق الرقابة على تقنية المعلومات في هيئات الأجهزة الرقابية ومؤهلات أعضاء فرق الفحص في كل جهاز رقابي وكذلك التوجهات في المواضيع التي يتم فحصها، وتساءل عن مدى إمكانية اعتماد معايير او ايجاد أدوات قياس معتمدة لدى الإرابوساي يمكن من خلالها ان يقوم كل جهاز رقابي قياس مستوى في الوضع الحالي ورسم خارطة ليكون ضمن الدول المتقدمة في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

وأفاد الأستاذ خالد العماري بإمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية في تقييم مستوى نضوج تكنولوجيا المعلومات بالأجهزة العليا للرقابة والذي يشرف على تنفيذه الجهاز السويسري. وخلص النقاش إلى إمكانية اعتبار هذا المجال إحدى المشاريع التي يمكن إنجازها بالتعاون مع الأوروبي وي هو ما من شأنه أن يساعد على وضع خارطة طريق بالنسبة للأجهزة العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي آخر أفاد الأستاذ فهد المنصوري رئيس اللجنة أن آفاق التعاون واعدة مع الأوروبي ويمكن الاستفادة المتبادلة من التجارب في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

وأفاد بأن فريق العمل الأوروبي المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات وجه دعوة إلى أعضاء اللجنة عن طريق الأمانة العامة للمشاركة ضمن فعاليات "اللقاء السنوي 16 لفريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات". وتولت الأمانة العامة، في هذا الإطار، توجيه دعوات للمشاركة إلى الأجهزة الأعضاء. وقد أعربت بعض الأجهزة العربية مشكورة عن رغبتها في المشاركة وهي:

- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية.
- ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق.
- ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين.
- ديوان المحاسبة بدولة قطر.
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.

وأعرب الأستاذ عبد الرحيم السلموني عن رغبة المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية في المشاركة ضمن فعاليات هذا اللقاء السنوي. فرحب أعضاء اللجنة بذلك.

وإثر النقاوش وتبادل الآراء أوصت اللجنة بتكليف الأستاذ خالد العماري لتنسيق مشاركة اللجنة ضمن اللقاء السنوي 16 لفريق العمل المكلف بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات بمنظمة الأوروسي" وإعداد تقرير في الغرض يتم رفعه إلى الأمانة العامة.

وفيما يتعلق بالأنشطة المشتركة مع الأوروسي أوصت اللجنة بفتح المجال لاستقبال طلبات الاستفادة من مشاريع الأوروسي التي تم عرضها من قبل الأستاذ خالد العماري وذلك تمهدًا لإعداد مذكرات المفاهيم الخاصة بها واعلام رئيس اللجنة بذلك تمهدًا لعرضها على أعضاء اللجنة خلال اجتماعها السنوي القادم المزمع إنجازه خلال شهر أكتوبر 2023.

وأوصت باعتماد مذكرات المفاهيم بشأن الأنشطة الأساسية فقط دون المشاركات العرضية التي يمكن أن ترد على اللجنة.

ثم تمت إحالة الكلمة إلى الأستاذ حسن عبد الله فارس عضو اللجنة ممثل الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية الذي استعرض تقرير المشاركة في اللقاء العلمي مع الأوروسي (تحديات الهوية الرقمية) والذي قدم من خلاله خلاصة لهذا اللقاء وبين محاور الاهتمام التي ارتكز عليها اللقاء ثم تطرق إلى أهمية المشاركة العربية ضمنه وأشاد بمشاركة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات التونسية من خلال تقديم عرض خلال فعاليات هذا اللقاء.

وتقدم رئيس اللجنة وأعضائها بالشكر إلى الأستاذ حسن عبد الله فارس على تقريره.

البند الرابع: إقرار اللائحة التنظيمية

تنفيذًا للتوصية اللجنة ضمن محضر الاجتماع الأول عن بعد بتاريخ 06 ديسمبر 2022 التي تقتضي تكليف ديوان المحاسبة بدولة قطر لإعداد مسودة اللائحة التنظيمية بالتنسيق مع الأمانة العامة ومن ثم عرضها على اللجنة لإقرارها ورفعها إلى الأمانة العامة لاستكمال إجراءات اعتمادها، تم عرض مشروع اللائحة

التنظيمية للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ومقترنات التعديل الواردة من الجهاز المصري مشكورة، وإثر تبادل الآراء حول مجال تخصص اللجنة الذي يتوجه توضيجه باللائحة التنظيمية خلصت النقاشات إلى أن اللجنة معنية بالرقابة والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعلى تكنولوجيا المعلومات.

وإثر استكمال النقاشات تم التصويت بأقرار اللائحة التنظيمية للجنة بإجماع الحاضرين وتفوض رئيس اللجنة لرفعها إلى الأمانة العامة لاستكمال إجراءات اعتمادها.

البند الخامس: متابعة انجاز مشاريع اللجنة

استعرض الأستاذ يونس راشدي، رئيس فريق مشروع إعداد دليل إرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات مراحل إعداد الدليل الإرشادي والفترة الزمنية المخصصة لكل مرحلة.

وبين تقدم أعمال الفريق في هذا الشأن وأفاد بأنه من المزمع أن يتم إنهاء المرحلة الأولى من إعداد الدليل قبل موعد الاجتماع السنوي للجنة أي قبل شهر أكتوبر من سنة 2023. على أن يتم عملاً بمقتضيات النظام الأساسي للمنظمة (المادة 4-27) رفع تقرير بنتائج أعمال الفريق إلى الأمانة العامة بمنهاج كل مرحلة.

وأقترح لتسهيل أعمال الفريق وإحكام التنسيق تعين منسق عن كل جهاز عضو بالفريق.

وإثر النقاش وتبادل الآراء أوصت اللجنة بأن يتم التنسيق بين رئيس اللجنة ورئيس الفريق وأعضاء الفريق لتعيين منسق لكل مجموعة من الأعضاء الممثلين لكل جهاز ويتم إحاطة الأمانة العامة علماً بأسماء المنسقين. وعند الاقتضاء التنسيق مع الأمانة العامة لخاطبة الأجهزة المعنية بشأن تكليف منسق كل مجموعة عضو بالفريق.

وأكملت اللجنة على اعتماد دليل المصطلحات الصادر عن ISACA في تعريف المصطلحات ذات الصلة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات. وإقرار تضمين فريق الرقابة من بين أعضائه مدققين وذلك لغاية ضمان جودة الاعمال الرقابية.

ثم أحيلت الكلمة إلى الأستاذ حسن عبد الله فارس رئيس فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية الذي تولى تقديم نتائج أعمال الفريق وبين أن التحديات المالية تقوم معوقاً أمام تنفيذ الاحتياجات التدريبية للأجهزة . وعدم تفرغ أعضاء بعض الأجهزة نتيجة تكليفهم مهام ومشاركتهم بأكثر من لجنة وعدم وجود بنية تحتية تقنية لدى بعض الأجهزة تؤهلهم لعمل دورات أو المشاركة في تدريب على الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وعدم وجود آلية واضحة لعقد الدورات من ناحية التمويل والتجهيزات اللوجستية والجهة المدرية

ولاسيما أن نواة ومرتكز خطة مشروع ضبط الاحتياجات ضمن اللجنة هو إعداد مدربين قادرين أن يكون الأسماء في نقل المعرفة لباقي منتسبي الأجهزة في المرحلة اللاحقة.

وفي هذا الإطار تساءل الأستاذ عماد عصام ريان عضو اللجنة ممثل الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية حول ما إذا كان المقصود من المنهجية المقترحة من الفريق أن تتولى اللجنة عملية التدريب أم أن الأجهزة هي التي تقوم بتنفيذ هذا التدريب وفقاً لاشتراطات التدريب التي تضبط من قبل اللجنة ويكون الجهاز ملزماً بها.

فأفاد الأستاذ حسن عبد الله فارس بأن الخطة مكونة من أربع مراحل و المنهجية تعتمد على تصميم برنامج تدريبي مقترن وإجراء تدريب للمدربين في مرحلته الثانية وتطبيق البرنامج التدريبي وتقدير النتائج وتحليل الفجوة ومن ثم إبلاغ الأجهزة العربية عن الاحتياجات التدريبية والموضوعات والبرامج التدريبية بعد اعتمادها وأن المعوق الرئيسي هو عدم وجود رؤية واضحة لمفهوم الرقابة على تكنولوجيا المعلومات(الرقابة على تكنولوجيا المعلومات - الرقابة باستخدام تكنولوجيا المعلومات) وعدم وجود تأهيل حقيقي لدى أغلب الأجهزة لمدربين على هذه الموضوعات و الاهم خلال هذه المرحلة هو توحيد الرؤية وتحديد الاحتياجات وتدريب مدربين وفي نهاية المرحلة يقوم كل مدرب بتدريب منتسبي الأجهزة أما ضمن جهازه المنتمي إليه أو عبر دورات منتظمة من الارابوساي.

وإثر النقاش كلفت اللجنة فريق مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية بتحديد الدورات التدريبية يمكن إنجازها بالتعاون مع لجنة تنمية القدرات والموضوعات التي يمكن التعاون في شأنها مع مبادرة الإنertosai للتنمية (IDI) خاصة فيما يتعلق بتوفير المدربين والمادة العلمية. وضبط الموضوعات التدريبية التي يمكن إنجازها عن بعد بالاستعانة بالأجهزة التي توفرت لديها التجربة في المجال وذلك في إطار تطوير مجال التعلم عن بعد وبالتنسيق مع الأمانة العامة.

وللثمين مخرجات فرق العمل باللجنة أوصت اللجنة بربط بعض المحاور التدريبية بالدليل الرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات ودعوة رؤساء الفرق إلى التنسيق فيما بينهم.

وعقب إثر ذلك الأستاذ رياض سليم الغنيمي عضو اللجنة ممثل ديوان المحاسبة الليبي أن البنية التحتية المعلوماتية لبعض الأجهزة تعتبر أحد معوقات إنجاز دورات تدريبية عن بعد والتي يجب أخذها بعين الاعتبار. ثم حاول رئيس اللجنة إحالة الكلمة إلى الدكتور عماد عبد الرضا رئيس فريق مشروع تعزيز مشاركة الخبراء والتجارب بين الأجهزة الأعضاء.

وذلك لاستعراض تجارب الأجهزة المشاركة وهي: العراق والأردن والسودان والمغرب وفلسطين وعمان وبيان خلاصة هذه التجارب إلا أنه تعذر الاتصال به.

وإثر النقاش وتبادل الآراء في شأن تعذر التواصل مع الدكتور عماد عبد الرضا لتقديم مخرجات عمل فريق مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء ففوّضت اللجنة رئيسها للتنسيق مع الأمانة العامة لإجراء الاتصالات اللازمة مع الجهاز العراقي قصد تزويد اللجنة بمخرجات عمل الفريق ليتم عرضها ومناقشتها لاحقاً من قبل أعضاء اللجنة.

البند السادس: استعراض خطة فريق الإعداد لقاء السنوي
فوضّلت اللجنة فريق الإعداد لقاء السنوي لتقديم مقترنات حول موضوع الندوة العلمية المصاحبة لقاء السنوي والإعداد المادي واللوجستي للجتماع.

البند السابع: تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم
تم الاتفاق على ترحيل النظر في تحديد موعد الاجتماع القادم إلى إطار اللقاء السنوي المزمع إنجازه خلال شهر أكتوبر 2023.

البند الثامن: ما يستجد من أعمال

- اقترحت الاستاذة أصيل الشوابكة عضو اللجنة ممثلة ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية تخصيص فضاء بالموقع الإلكتروني للمنظمة لفائدة لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات يتم في إطاره تقاسم الوثائق والمعطيات.

وقد أفاد الأستاذ عمر موسى ممثل الأمانة العامة، أن الأمانة العامة بقصد تجديد الموقع الإلكتروني للمنظمة وأنه من المبرمج تخصيص فضاءات لفائدة اللجان لتقاسم الوثائق في إطاره.

- اعلم الأستاذ فهد المنصوري أعضاء اللجنة أنه عملاً بقرار الجمعية العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة رقم 67/2022 (ج.ع 14) الصادر عن دورتها 14 المنعقدة بمدينة جدة والذي ينص على تحويل مجموعة عمل الرقابة على تكنولوجيا المعلومات إلى لجنة رئيسية على أن تواصل عملها وفق تركيبتها الحالية إلى حين إعداد لائحتها التنظيمية وتفويض المجلس التنفيذي لتسمية رئيس لها. وعلى إثر إقرار اللجنة لائحة التنظيمية من المنتظر عرضها من قبل الأمانة العامة على المجلس التنفيذي القادم لاعتمادها وتتجدد تسمية رئيس لهذه اللجنة.

هذا وقد انتهى الاجتماع عند الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت (المملكة المغربية)
رئيس اللجنة

فهد محمد المنصوري

عمر موسى